

القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي

د، زين العابدين طويجيني

أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

جامعة قسنطينة 2، الجزائر

ecozine@rocketmail.com

نسيبة معقال

طالبة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة قسنطينة 2، الجزائر

meysa3003@hotmail.fr

ملخص: يعد القطاع الفلاحي المتطور والمنتج أساس تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، فهو يكفل تجسيد أعلى مستويات الركيزة الأولى له ممثلة في توفير الغذاء للأفراد ووطنيا (تحقيق الاكتفاء الذاتي). وهو دافع رئيس لنمو القطاعات الأخرى، فيعتبر الخط الخلقي للقطاع الصناعي، بحيث يمدّه بالمواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية، وكذا قطاع التجارة الخارجية الذي يروج منتوجاته سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، والذي يساهم في تحصيل العملة الصعبة. يعتبر أيضا القطاع الفلاحي حسب خبراء الاقتصاد من بين أهم القطاعات (إلى جانب القطاع السياحي) التي تشكل منفذا هاما للجزائر للتخلي عن صفة الدولة الريعية، ولتجنب لا استدامة تمويل الخزينة العمومية كنتيجة للتقلبات التي يعرفها سوق المحروقات من حين لآخر. نهدف من خلال هذه الورقة العلمية إلى تقويم وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية ضمن ثلاثة محاور هي: المؤشرات الطبيعية، البحثية والتقنية، والاقتصادية، مع التركيز على الأخيرة بشكل أكبر.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الجزائر، تقويم، الإمكانيات، الأداء الاقتصادي.

Résumé: La sécurité alimentaire ne peut être assurée que par un secteur agricole développé et producteur. Le but principal de ce secteur est de pouvoir arriver à l'autosuffisance alimentaire. Il faut noter aussi qu'il est parmi les moteurs principaux de croissances de plusieurs autres secteurs surtout le secteur industriel, sans oublier son impact important sur le commerce extérieur. Les experts de l'économie considèrent également que ce secteur est primordial (outre le secteur du tourisme) et est un débouché important pour notre pays afin de renoncer à un état de rentiers et d'éviter le financement excessif du trésor public, en raison de la fluctuation connue dans le marché des carburants de temps en temps. Notre but en réalisant cet article est de faire une évaluation du secteur agricole Algérien sur la base d'un ensemble d'indicateurs quantitatifs contenant trois axes: les indicateurs naturels, de la recherche, techniques et économiques, avec une plus grande focalisation sur ce dernier.

Mots-Clés: Secteur agricole, Algérie, Évaluation, les Potentiels, Performance économique.

تمهيد: يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل في الجزائر، إلى جانب تظافر جهود جميع أفراد المجتمع، تعبئة كاملة لمواردها الاقتصادية المتاحة، المالية، المادية والتكنولوجية، إضافة إلى ضرورة توفرها على الموارد الطبيعية الكافية، والاستغلال الرشيد والفعال لها. تعد دراسة الموارد الطبيعية واقتصادياتها والتي من بينها الاقتصاد الزراعي، اقتصاد المياه... الخ، شرط ضروري للحياة واستدامة كافة الأنشطة الاقتصادية.

يمثل القطاع الزراعي المسؤول الرئيس عن ضمان الأمن الغذائي بالجزائر، كونه يعنى بتجسيد الحلقة الأولى في تحقيقه، ممثلة في توفير الإمدادات الغذائية الكافية لأفراد المجتمع محليا من إنتاجه. وهو اليوم قطاع حساس في الجزائر، لاسيما في ظل التحولات التي تعرفها الأسواق الدولية للغذاء من سياسات لاحتكاره، غلاء في أسعاره، استعماله كسلاح، استخدامه في إنتاج الوقود الحيوي... الخ، وما يمكن أن يرافقها من خطر لتعطل للإمدادات الغذائية المتأتية من التجارة الخارجية.

1. المؤشرات الطبيعية للقطاع الفلاحي في الجزائر: تمثل المؤشرات الطبيعية مجموعة العوامل التي يتيح توافرها بشكل

ملائم في منطقة معينة ممارسة النشاط الفلاحي، وتشمل: الأرض الصالحة للفلاحة (التربة)، المناخ، والموارد المائية الكافية للري سواء عن طريق التساقط، أو عن طريق الري الآلي.

1.1 تطور المساحة الفلاحية إلى إجمالي المساحة (1962-2014): يوضح الجدول رقم 01 تطور المساحة

الفلاحية نسبة إلى إجمالي المساحة الكلية في الجزائر خلال الفترة (1962-2014).

(الجدول رقم 01): تطور المساحة الفلاحية إلى إجمالي المساحة في الجزائر (1962-2014).

البيان/ السنوات	1962	1972	1982	1992	2002	2012	2014
المساحة الزراعية (مليون هكتار)	44.9	45.3	39.1	38.8	39.8	41.3	41.4
% من إجمالي المساحة	18.85	19.06	16.41	16.31	16.73	17.38	17.39

Source: Préparé par les Chercheurs selon : WB. (2016). *World Development Indicators*. Published Main Database. The World Bank. 14/04/2016. Downloadable From: http://databank.worldbank.org/data/download/WDI_excel.zip. On: 25/12/2016.

يتبين من الجدول أعلاه أن المساحة الفلاحية في الجزائر تراجعت بـ 3.5 مليون هكتار عام 2014 مقارنة بسنة 1962. كما نلاحظ أن نسبتها إلى إجمالي المساحة سجلت ارتفاعا في الفترة (1962-1972) بمعدل 0.21% (فترة اعتماد نموذجي التسيير الذاتي والثورة الزراعية)، ومن ثم عرفت انخفاضا مستمرا خلال الفترة (1972-1992)، لتعاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة (1992-2014)، لكنها تبقى دون مستوى سنة 1962.

يمكن أن نرجع انخفاض المساحة الفلاحية بشكل رئيس لعامل النمو الديمغرافي المتسارع الذي شهدته الجزائر، خاصة خلال الفترة (1970-1990) أين بلغ في المتوسط 2.88% سنويا، وتجاوز معدل 3% سنويا في الفترة (1980-1985)، وقد نتج عنه توسع للمدن على حساب الأراضي الزراعية، حيث انتقل معدل التمدن من إجمالي السكان من 39.5% سنة 1970 إلى 53.6% عام 1990 ووصل لـ 70.13% خلال سنة 2014⁽¹⁾.

2.1 تطور نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة (1962-2014): ارتفعت المساحة الصالحة للفلاحة في

الجزائر من 6.3 مليون هكتار عام 1962⁽²⁾ لـ 8.4 مليون هكتار سنة 2014⁽³⁾، أي بزيادة قدرها 2.1 مليون هكتار، غير أنها تمثل سنة 2014 نسبة ضعيفة جدا (18.1%) من المساحة الفلاحية التي تمتلكها والمقدرة بـ 41.4 مليون هكتار، كما تمثل المساحة المتروكة في نفس السنة 36.22% (3.065 مليون هكتار) من إجمالي المساحة الصالحة للفلاحة⁽⁴⁾. يعبر تطور نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة عن تأثير زيادة عدد السكان عليها. يمكن أن نوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي المساحة الصالحة للفلاحة في الجزائر خلال الفترة (1962-2014) من خلال الجدول التالي:

(الجدول رقم 02): تطور نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر (1962-2014).

البيان/ السنوات	1962	1972	1982	1992	2002	2012	2013	2014
نصيب الفرد (هكتار/ للفرد)	0.53	0.41	0.33	0.27	0.23	0.20	0.19	0.21
فرنسا (المساحة الفلاحية: 28.7 مليون هكتار؛ سكانها: 66 مليون نسمة).								0.28
إسبانيا (المساحة الفلاحية: 26.9 مليون هكتار؛ سكانها: 46 مليون نسمة).								0.27
تركيا (المساحة الفلاحية: 38.4 مليون هكتار؛ وسكانها: 75 مليون نسمة).								0.27

Source : Préparé par les Chercheurs selon :
- WB. (2016). Ibidem.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2015). القسم الأول: البيانات العامة. في: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلد

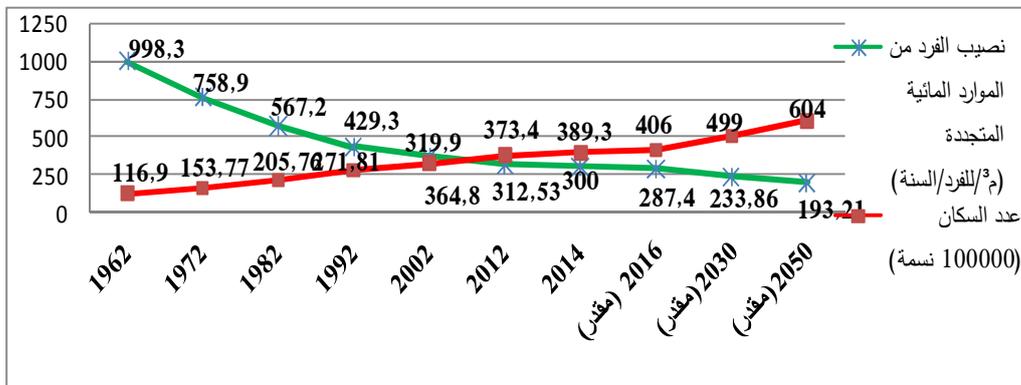
35. الخرطوم، السودان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ص:7.

يتضح من الجدول رقم 02 أن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر سجل انخفاضا كبيرا بـ0.31 هكتار خلال الفترة (1962-2014) وبمتوسط 0.00615 هكتار/السنة. يمكن أن نفسر هذا التراجع في نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة بمجموعة من العوامل، من أهمها:

- ارتفاع عدد سكان الجزائر بشكل أكبر من زيادة مساحتها الصالحة للفلاحة خلال الفترة (1962-2014)، حيث نمت عدد السكان بمتوسط 0.523 مليون نسمة سنويا خلال هذه الفترة، مقارنة بزيادة ضعيفة في المساحة الصالحة للفلاحة يقدر بـ0.040 مليون هكتار سنويا.

- ضعف استصلاح الأراضي الفلاحية في الجزائر، أين يعد نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر ضعيف مقارنة بدول أقل مساحة فلاحية وأكثر سكانا منها، حيث بلغ نصيب الفرد من المساحة الصالحة للفلاحة 0.28 هكتار/الفرد بفرنسا، و0.27 هكتار/الفرد في كل من إسبانيا وتركيا، وهي دول تمثل مساحتها الفلاحية 70%، 65% و92% على الترتيب المساحة الفلاحية في الجزائر، هذا ما يدل على ضعف استصلاحها للأراضي الفلاحية.

3.1 الموارد المائية المخصصة للقطاع الفلاحي: تشكل الثروة المائية التي يمتلكها البلد حجر أساسي للاستقرار ومورد استراتيجي لدفع التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، خاصة فيما تعلق بالنشاط الفلاحي. عرف عرضها في الجزائر تراجعا كبيرا منذ أكثر من 50 سنة حتى أصبح موسوما بالندرة (نصيب الفرد < 500 م³/السنة)، هذا كما يوضح الشكل البياني التالي: (الشكل البياني رقم 01): تطور نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في الجزائر/ تطور عدد السكان (1962-2050)



Source: Préparé par les Chercheurs selon :

- FAO. (2014). Aquastat Main Database. Rome, Italy: FAO. on Website:

<http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/results.html>. Visited on 15/12/2016.

- PRB. (2015). World Population Data Sheet 2015. (2030, 2050). USA: PRB. p.11.

يتبين من الشكل البياني رقم 01 أنه كلما ارتفع عدد السكان انخفض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في الجزائر، الأخير عرف منحني تنازلي خلال الفترة (1962-2014)، حيث قدر سنة 2014 بـ300 م³/للفرد/السنة، ما يمثل 30.05% متوسط نصيب الفرد سنة 1962 ويفسر الوضع بمحدودية استجابة حجم العرض من الموارد المائية المتجددة للزيادة السكانية التي عرفتها الجزائر خلال هاته الفترة. من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد بشكل أكبر كنتيجة للزيادة السكانية التي ستعرفها الجزائر أفاق 2030 و2050 ليصل لـ233.86 م³ و193.21 م³/للفرد/السنة على الترتيب.

قدر نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في الجزائر سنة 2014 بـ 300 م³/الفرد/السنة، وهو يقع تحت حد الندرة المطلقة "لفالكينمارك" والمقدر بـ 500 م³/الفرد/السنة⁽⁵⁾، وكذا تحت عتبة منظمة الصحة العالمية والمقدرة بـ 400 م³/الفرد/السنة⁽⁶⁾، وهو يقل بشكل كبير عن المتوسط الإقليمي المقدر بـ 1100 م³/الفرد/السنة⁽⁷⁾ والمتوسط العالمي المساوي لـ 5800 م³/الفرد/السنة⁽⁸⁾.

يأثر النمو الديمغرافي في الجزائر على الموارد المائية المتاحة من جانبي العرض والطلب، بحيث يجد من نصيب الفرد من المتاح منها من جهة، ويؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي عليها بما لا يستجيب المعروض منها له من جهة أخرى. كما يتوازي تأثير الزيادة السكانية على قدرة مصادر المياه على تلبية الطلب المفروض عليها مع تدهور نوعيتها بفعل الاستخدامات، فالمياه المستخدمة منزليا، زراعيًا وصناعيًا تصبح ملوثة بسبب مختلف المواد الكيميائية والمكونات الأخرى التي أدخلت عليها أثناء استعمالها .

تمثل الفلاحة أهم مستخدم للموارد المائية في العالم بـ 70% سنة 2014⁽⁹⁾. وفيما يخص الجزائر تراجع لديها نصيب الزراعة من إجمالي حجم تخصيص الموارد المائية بشكل مضطرب من 74% سنة 1982 إلى 61.19% سنة 2002 و 59% عام 2014، هذا بسبب زيادة حجم التخصيص للقطاع المنزلي (انتقل من 22% سنة 1982 إلى 36% سنة 2014) المدفوع بالزيادة السكانية وكثافة استخدام الفرد للمياه (ارتفع نصيب الفرد من 32.08 م³/الفرد/السنة عام 1982 إلى 77.74 م³/الفرد/السنة عام 2014) على حساب الحجم الموجه للقطاع الفلاحي⁽¹⁰⁾،⁽¹¹⁾.

تستعمل الجزائر الموارد المائية المستخدمة فلاحيا بشكل رئيس في ري الأراضي الفلاحية. وبالرغم من أنها أكبر البلدان العربية مساحة (238 مليون هكتار) إلا أن المساحة الصالحة للفلاحة فيها تصل لـ 8.4 مليون هكتار، أي ما يعادل 3.5% من المساحة الإجمالية، وتقدر المساحة القابلة للري منها ما بين 1 و 2.3 مليون هكتار، وتقسّم إلى مساحات الري الكبيرة ومساحات الري الصغيرة والمتوسطة⁽¹²⁾. يمكن توضيح تطور مساحة الأراضي الفلاحية المروية في الجزائر من 1962-2020 (مخطط) من خلال الشكل البياني التالي:

(الشكل البياني رقم 02): تطور المساحات المروية في الجزائر (1962-2020). الوحدة: هكتار



Source : Préparé par les Chercheurs selon :

- MRE. (2014). Note de synthèse sur l'hydraulique agricole 2013. Algérie: DHA; MRE. p.4.
- APS. (2015). Agriculture: 50% des besoins du projet de 2 millions d'hectares irrigués disponibles, pour l'année 2020. Algérie : APS. 03/02/2015.

يبدو من الشكل البياني رقم 02 أن المساحة الفلاحية المخصصة للري في الجزائر في ارتفاع مستمر، حيث زادت في الإجمالي ما بين سنتي 1962 و 2014 بـ 1.306 مليون هكتار أي بنسبة 796.34%، كما تشكل المساحة المروية 17.5% من المساحة الصالحة للفلاحة سنة 2014 ومن المسطر أن تبلغ 23.8% منها سنة 2020. نسجل أن الجزائر تبذل مجهودات معتبرة في الرفع من المساحة المروية لتصل إلى 2 مليون هكتار سنة 2020 ما يمثل 86.9% من إجمالي المساحة القابلة للري (2.3 مليون هكتار)، وهو ما يتطلب مزيدا من تخصيص المياه للقطاع الفلاحي .

تعتمد الجزائر بشكل رئيس على مياه التساقط في الري الفلاحي (زراعة بعلية أو مطرية)، وتشير الدراسات أن حجم المساحة المطرية عندها يقدر بـ 6.54 مليون هكتار ما يمثل 23.2% من إجمالي المساحة المطرية في الدول العربية⁽¹³⁾. ويعد اعتمادها على مياه السدود في الري الزراعي (زراعة مروية) ضعيف، بحيث تفيد معطيات وزارة الموارد المائية لسنة 2012 بوجود 14 سد فقط من أصل 65 مخصصة للاستخدام الزراعي⁽¹⁴⁾، كما يمثل الري بالاعتماد على مياه السدود في نفس السنة 18.70% من مصادر مياه الري⁽¹⁵⁾.

يمكن على سبيل المقارنة بين ما تخصصه الجزائر من موارد مائية موجهة للاستخدام الفلاحي، مع دول إقليمية، المتوسط العالمي، ومعياري الحد الأدنى "لفالكينمارك" أن ندرج الجدول التالي:

(الجدول رقم 03): متوسط نصيب الفرد من إجمالي حجم الطلب على الموارد المائية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر وبعض

الدول المختارة سنة 2014.

البيان	نصيب الفرد (م ³ /السنة)	من إجمالي الاستخدامات	البيان	نصيب الفرد (م ³ /السنة)	من إجمالي الاستخدامات
الجزائر	127.40	59%	مصر	655.5	86%
المغرب	269.9	88%	المتوسط العالمي	378.9	70%
تونس	240	80%	الحد الأدنى لفالكينمارك	400	/

Source: Préparé par les Chercheurs selon :

- WB. (2016). Ibidem.

- Chenoweth, J. (2008). Minimum Water for Social and Economic Development. *Journal of Desalination*. 15th September 2008. Vol 229, Issues 1-3. Elsevier. p.8.

يتبين من معطيات الجدول رقم 03 أن نسبة تخصيص الجزائر للموارد المائية للقطاع الفلاحي ضعيفة مقارنة مع المتوسط العالمي، ومع معدلات التخصيص في دول إقليمية أخرى لها نفس المناخ، ويتضح الضعف بشكل أدق بمقارنة متوسط نصيب الفرد فيها من الموارد المائية الموجهة للقطاع الفلاحي بنظيره في العالم، تونس، المغرب ومصر، بحيث يمثل منه 33.62%، 53.08%، 47.20% و 19.43% على الترتيب.

قدر نصيب الفرد من الموارد المائية المستخدمة فلاحيا في الجزائر بـ 127.40 م³/للفرد/السنة، وباعتبار معظم أراضي الجزائر يسودها المناخ الجاف وشبه الجاف نجد أن هذا الحجم أقل بشكل كبير من الحد الأدنى المحدد من طرف فالكينمارك لمثل هاته المناطق والمقدر بـ 400 م³/للفرد/السنة⁽¹⁶⁾. يمكن أن نرجع الضعف في حجم الموارد المائية المستخدمة فلاحيا في الجزائر لمجموعة من النقاط، منها: طبيعة الفلاحة الجزائرية: تقليدية من حيث التقنيات وتعتمد على مياه التساقط بشكل رئيس (زراعة بعلية)، محدودية الموارد المائية لديها، ما يعني أن الحجم المخصص للقطاع الفلاحي مرتبط بما هو متوفر فقط.

4.1. المناخ: تقع الجزائر جنوب البحر الأبيض المتوسط، بين دائرتي عرض 18° و 38° شمالا و خطي طول 9° غربا و 12° شرقا⁽¹⁷⁾. تتميز بموقعها الجغرافي المطل على واجهة متوسطة وما لها من أثر على تنوع المناخ، وواجهة صحراوية كبيرة يسودها نمط مناخي آخر جاف، فهي تتدرج من مناخ رطب في الشمال إلى مناخ صحراوي شديد الجفاف في الجنوب. تعتبر الجزائر أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة بـ 238 مليون هكتار، ونظرا لتضاريسها المتنوعة، التساقط، والمناخ، تقسم أراضيها إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:⁽¹⁸⁾

- المجموعة الساحلية والتلية: تمثل 4% (9 مليون هكتار) من مساحة الجزائر، تتألف من منطقة ساحلية عرضها ما بين 80 إلى 180 كلم، وطولها 1200 كلم؛ وسلسلة من الجبال التلية التي تحتوي على أحواض وسهول داخلية متنوعة وغنية (سهل وهران، متيجة، عنابة... الخ). تبلغ مساحة هذه المجموعة 2.5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للفلاحة الخصبة، تتدفق فيها

95% من المياه السطحية. تتميز بتساقط كميات معتبر من الأمطار مقارنة بباقي المناطق، ووجود أكبر السدود فيها التي يحول الجزء الأكبر من مياهها لتغذية الكثافة السكانية العالية بمياه الشرب.

- مجموعة الهضاب العليا: تحتل 9% (22 مليون هكتار) من الأراضي الجزائرية، تتكون من ممر واسع يحده من الشمال المرتفعات الساحلية للأطلس التلي، ومن الجنوب التمعج الأرضي الجنوبي لسلسلة الأطلس. تحتوي هذه المجموعة على سلسلة من الأحواض المغلقة، وفيها المياه السطحية والجوفية محدودة نسبيا، وتتضمن الجزء الأكبر من الأراضي الصالحة للفلاحة بـ5 مليون هكتار (3\2 من الإجمالي).

يسود في هذه المجموعة في المنطقة الغربية المناخ الجاف وفي الشرقية شبه جاف؛ يختلف التساقط من الشمال إلى الجنوب، في المتوسط ما بين 200 و400 ملم؛ وفي الصيف تمب عليها الرياح الحارة والجافة (رياح الخماسين أو الشيلي)، وباتجاهنا جنوبا تبرز آثار الجفاف بشكل أكبر؛ في فصل الشتاء درجات الحرارة منخفضة ليلا ونهارا، يرافقها الصقيع الذي يؤثر سلبا على المحاصيل. تعد هذه المنطقة حساسة من الناحية البيئية، حيث يهدد التصحر 20 مليون هكتار (90%) من مساحتها كنتيجة للضغط الرعوي من جهة، وضعف استجابة التجدد البيئي الطبيعي من جهة ثانية.

- مجموعة الصحراء: تشكل 87% (207 مليون هكتار) من مساحة الجزائر، تتميز بالحرارة المرتفعة، وبمناخ شديد الجفاف، أين لا يتجاوز معدل تساقط الأمطار عليها 100 ملم، لكنها على عكس المجموعة السابقة، تحتوي على موارد مائية جوفية بأحجام هامة⁽¹⁹⁾، غير أنها غير قابلة للتجدد، حيث الضخ الكبير وغير المدروس لمياهها يمكن أن يؤدي إلى تدهور الطبقات الجوفية. الأراضي الصالحة للفلاحة فيها محدودة للغاية.

يعتبر التساقط العامل الحاسم لممارسة النشاط الفلاحي في الجزائر لمحدودية الموارد المائية السطحية في العديد من الأراضي الصالحة للزراعة، ولصعوبة استغلال المياه الجوفية بأحجام كبيرة حفاظا عليها من التدهور، وتجنبا لتملح التربة بفعل الاستخدام المباشر لها في عملية الري الفلاحي. تتلقى المناطق الشمالية للبلاد خاصة التلية منها 90% من مياه التساقط، في حين لا تعود منها إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا⁽²⁰⁾. تساقط الأمطار في الجزائر حوالي 100 يوم في السنة، وفي بعض الأحيان قد يزيد معدل المطول عن 100 ملم في أقل من يوم واحد، وقد يتركز جزء كبير من أمطار العام خلال أيام قليلة مع سقوط الثلوج أحيانا⁽²¹⁾.

يتميز التساقط في الجزائر بالتفاوت الكبير من سنة لأخرى، وهو يتركز خلال 5 أشهر من السنة ما بين شهر ديسمبر وأفريل (يمثلون الأشهر الأكثر إنتاجية)⁽²²⁾، كما لا يتجاوز عدد أيام التساقط على أراضيها 100 يوم في أفضل الحالات، وهو ما بين 20 إلى 50 يوم فقط في المناطق السهبية⁽²³⁾.

تمثل الصحراء الجزء الأكبر من مساحة الجزائر بـ87% منها، يسودها مناخ صحراوي جاف يتميز بندرة تساقط الأمطار، أما 13% الباقية فهي تتميز بمناخ معتدل إلى شبه جاف في الوسط ومناخ متوسطي على طول الشريط الساحلي. يتراوح معدل تساقط الأمطار في الجزائر ما بين 20 ملم في المناطق الصحراوية و1400 ملم في مرتفعات جبال الأطلس التلي الشرقية، كما يوضح الجدول التالي:

(الجدول رقم 04): المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر حسب المناطق والجهات.

المنطقة	الجهة	الغرب	الوسط	الشرق	المتوسط
الساحل	400 ملم	700 ملم	900 ملم	667	
الأطلس التلي	600 ملم	700-1000 ملم	800-1400 ملم	1000-700	
الهضاب العليا	250 ملم	250 ملم	400 ملم	300	
الأطلس الصحراوي	150 ملم	200 ملم	300-400 ملم	250-217	
الصحراء	150-20 ملم	150-20 ملم	150-20 ملم	150-20	

يبدو من الجدول رقم 04 أن أعلى معدلات لتساقط الأمطار في الجزائر تهطل في كل من الساحل والأطلس التلي، أما أضعفها تتلقاها كل من الهضاب العليا، الأطلس الصحراوي والصحراء على الترتيب. يتضح أن معدلات تساقط الأمطار في الجزائر تتناقص من الشمال إلى الجنوب، وهذا راجع لوجود سلسلة الأطلس التلي التي تشكل حاجزا طبيعيا للسحب التي تحملها الرياح، ومن الشرق إلى الغرب بسبب علو منطقة الشرق على الغرب من جهة، ووجود جبال الريف في المغرب وإسبانيا التي تمنع عبور السحب المحملة بالأمطار الآتية من ناحية القارة الأمريكية إلى المنطقة الغربية من جهة ثانية.

يعتبر متوسط معدلات التساقط في الجزائر في أربع مناطق من بين الخمسة المذكورة في الجدول أقل من متوسط التساقط العالمي المقدر بـ 814 ملم/السنة (معددا منطقة الأطلس التلي)، وهو في الساحل الجزائري في نفس مستوى متوسط قارة إفريقيا المقدر بـ 667 ملم/السنة⁽²⁴⁾. يمكن أن نستنتج مما سبق أهم خصائص التساقط في الجزائر، كما يلي:

- يتميز التساقط في الجزائر بعدم انتظامه في المكان هذا ما يوضحه التباين الكبير في كميات التساقط من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، هذا بسبب تنوع المناخ واختلاف تضاريسها.
- يعرف حجم التساقط تباينا من سنة لأخرى (زمانيا)، وبانحصاره في فترات معينة (عموما ما بين ديسمبر وأفريل) أين تكون معدلات التبخر منخفضة وهو ما يساعد على تعبئة حواجز المياه بشكل عام.
- يتميز التساقط في الجزائر بانحصاره في زمن قصير على شكل سيلبي كثيف خاصة في فصل الشتاء ما يتسبب في حدوث الفيضانات في الكثير من الأحيان.

تعتبر التغيرات المناخية مشكلة عالمية تعاني منها ودرجات متفاوتة العديد من دول العالم منها الجزائر. تشير الدراسات المناخية إلى تعرض منطقة المغرب العربي خلال القرن 20 إلى ظاهرة الاحتباس الحراري بأكثر من 1° مئوية، مع اتجاه للارتفاع أكثر خلال الثلاثين سنة الأخيرة، ومن المقدر أن تزداد درجة حرارة المنطقة ما بين 2° و 4° مئوية خلال القرن 21⁽²⁵⁾. عرفت درجات الحرارة بالنسبة للجزائر زيادة بـ 0.5° مئوية خلال الفترة (1961-1990) مقارنة مع الفترة (1931-1960)⁽²⁶⁾، ومن المتوقع أن ترتفع في المتوسط للفترة (1990-2020) ما بين 0.8° و 1.1° مئوية⁽²⁷⁾، ومن المحتمل حسب دراسات أخرى أن تزيد في المتوسط ما بين 0.6 و 1.1° مئوية لنفس الفترة⁽²⁸⁾. ويرجح أن تشهد أفاق 2020، انخفاض في معدل التساقط ما بين 5% و 13% في المتوسط⁽²⁹⁾، وسيصل إلى 20% في المنطقة الغربية⁽³⁰⁾، كما من المحتمل أفاق 2030 أن ينخفض مستوى الوديان لديها كمتوسط بـ 15%⁽³¹⁾.

يأثر ارتفاع درجات الحرارة في الجزائر على الموارد المائية المتاحة لديها، بحيث يزيد من ندرتها بفعل ارتفاع معدلات التبخر نتج، تراجع معدلات التساقط، انحصار الأودية، انخفاض مستوى مياه السدود والطبقات الجوفية، ما يؤدي في النهاية إلى محدودية موارد الري التي هي نادرة أساسا. تمثل الأنشطة البشرية غير المحافظة على البيئة السبب الرئيس في التغيرات المناخية الجارية والمحتملة في الجزائر، حيث أفادت الدراسات بزيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الإنتاج الطاقوي والنشاط الصناعي في الجزائر بـ 12.1% و 15.7% على الترتيب ما بين (1994-2000)، كما عرف انبعاث غاز الميثان الناتج عن الإنتاج الطاقوي والزراعي زيادة في حجمه بـ 94% و 3.7% على الترتيب لنفس الفترة⁽³²⁾. من المرجح أن يتضاعف انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر بـ 2.5 مرة ما بين 1994 (63.23 مليون طن) و 2020 (164.16 مليون طن)، ويساهم في هذا الارتفاع بشكل رئيس قطاع النقل بـ 24.5% والمراكز الكهربائية بـ 23.5%، كما سيرتفع انبعاث غاز الميثان بـ 3.5 مرة، من 1406.46 كيلو طن سنة 1944 إلى 6435.46 كيلو طن عام 2020⁽³³⁾.

2. المؤشرات التقنية والبحثية للقطاع الفلاحي في الجزائر: تعبر المؤشرات التقنية عن درجة اعتماد الجزائر على

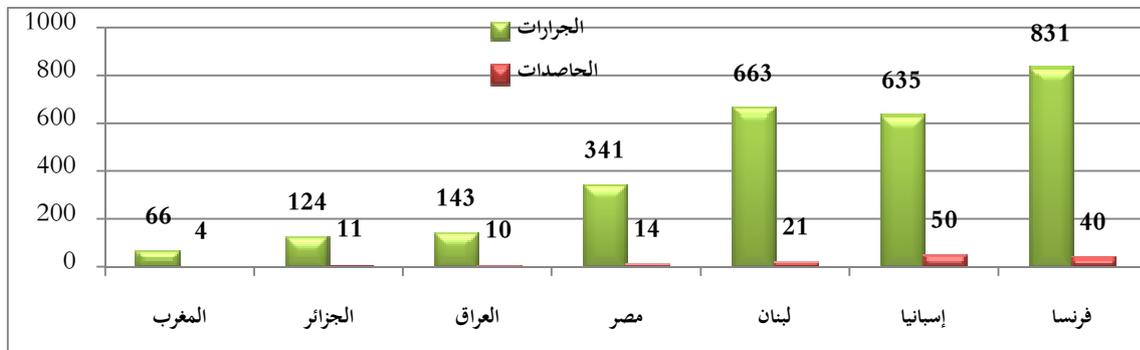
الآلات الزراعية، الأسمدة والمبيدات الحشرية... الخ في النشاط الفلاحي؛ أما المؤشرات البحثية فتعبر عن الأهمية التي توليها للقطاع الفلاحي معبرا عنها بحجم النفقات على البحوث الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، عدد الباحثين المتخصصين في الفلاحة، المعاهد والمراكز المتخصصة في البحوث الفلاحية... الخ.

1.2. استخدام الآلات الفلاحية (الجرارات والحاصدات): تعتبر الآلات الزراعية عاملا مهما مساعدا للفلاح على القيام بالعمليات الزراعية بالشكل الأمثل وفي الوقت المناسب، مما يساعد على رفع الإنتاجية للهكتار وجني المحصول في الوقت الأمثل لتحقيق أكبر عائد ممكن. يمكن أن نوضح عدد الجرارات التي يتم الاعتماد عليها في الجزائر لكل 100 كلم² من الأراضي الفلاحية مقارنة مع بعض الدول المختارة من خلال الشكل البياني رقم 03.

(الشكل البياني رقم 03): عدد الجرارات، الحاصدات لكل 100 كلم² من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر

وبعض الدول المختارة سنة 2014.

الوحدة: جرار، حاصدة /100 كلم².



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2015). نفس المرجع السابق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2015). القسم الخامس: مستلزمات الإنتاج الزراعي والقروض. في: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلد 35. المرجع السابق. ص: 108-109.
- FAOSTAT. Harvesters and machinery tractors (in use). Main database. on: web site: <http://faostat3.fao.org/download/I/R/Y/E>. Visited in: 02/12/2016.

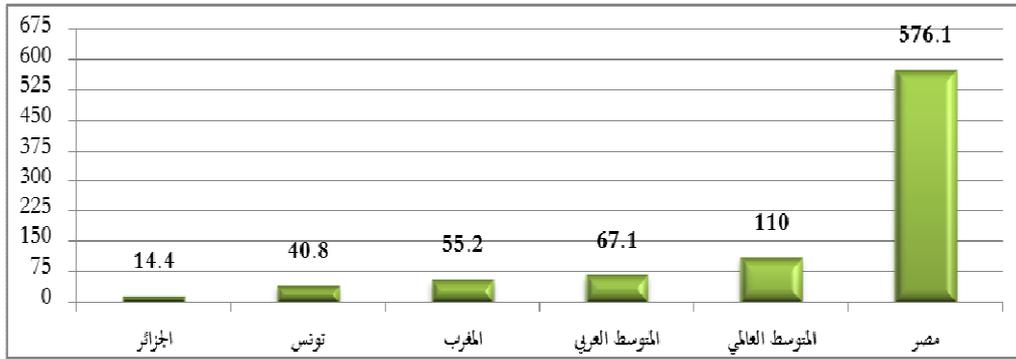
يتضح من الشكل البياني رقم 03 أن درجة الاعتماد على الجرارات والحاصدات في الجزائر ضعيفة إذا ما قورنت مع العراق ومصر ولبنان، وضعيفة جدا بالمقارنة مع دول متوسطة أخرى ممثلة في إسبانيا وفرنسا. يمكن أن نفسر الضعف في الاعتماد على الجرارات والحاصدات في الجزائر بضعف قدرة الفلاح على اقتناء هذه الآلات، وهو يلجأ غالبا لكرائها في أوقات الحرث والحصاد، ما يتسبب بشكل عام في تأخر عملية الزرع والحصاد عن فتراتها المثلى وبالتالي تتأثر المردودية الفلاحية بشكل سلبي. نشير أن نوعية المكننة المتاحة من حيث كونها قديمة أم حديثة يمكن أن تؤثر سلبا على مردود الفلاح وعلى تأديته للعمليات الفلاحية في الوقت وبالكم المناسبين.

2.2. استخدام الأسمدة الفلاحية: تعتبر الأسمدة الفلاحية من أهم مقومات المردودية الزراعية العالية، وهذا خاصة في

الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية للتربة والنبات. يعبر معدل استخدامها إلى حد ما عن مدى الوعي والكفاءة لدى الفلاحين من جهة وعن درجة تطور العملية الفلاحية من جهة ثانية. يمكن أن نوضح متوسط حجم استخدام الأسمدة الفلاحية في الجزائر للفترة (2002-2013) بالمقارنة مع المتوسطين العالمي والعربي وبعض الدول المختارة من خلال الشكل البياني رقم 04:

(الشكل البياني رقم 04): حجم استخدام الأسمدة الفلاحية (الأزوت والبوسفور) في الجزائر، مقارنة بالمتوسطين العالمي والعربي (2002-2014).

الوحدة: كلف/هكتار.



Source: Préparé par les Chercheurs selon: WB. (2016). Ibidem.

يتضح من الشكل البياني رقم 04 أن متوسط حجم الأسمدة المستخدمة فلاحيا في الجزائر ضعيف جدا مقارنة مع المتوسطين العالمي والعربي وكذا بالمقارنة مع دول مجاورة لها. يمكن إرجاع ضعف استخدامها لمجموعة من العوامل أهمها: ضعف تكوين الفلاحين؛ ضعف قدرتهم على شراء الأسمدة؛ عدم الحصول على الأسمدة المتأتمية من الدعم الحكومي في أوقاتها ما يتسبب في عدم استغلالها. منع استخدام الأسمدة في المناطق التي تحتوي مياه جوفية كبيرة حفاظا عليها من التدهور؛ اختلاف نوع ومكونات التربة من منطقة إلى أخرى. يبرر نقص الاعتماد على الأسمدة ضعف المردودية الفلاحية في الجزائر، أين قدرت كمتوسط سنة 2014 بالنسبة للحبوب بـ 1378.4 كلف/هكتار، مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي البالغان 1796.2 و 3886.2 كلف/هكتار على الترتيب⁽³⁴⁾.

3.2. الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي: يفيد حجم الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي بالأهمية النسبية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة أو بالمكانة التي يحتلها فيها، بحيث يشير عموما كبر حجم الإنفاق على الاهتمام بالقطاع وتطوره، بينما يبين صغر حجم الإنفاق ضعف الاهتمام به وتخلفه. يمكن أن نوضح حجم الأنفاق على البحث العلمي الفلاحي، وعدد الباحثين المتخصصين في الفلاحة في الجزائر مقارنة ببعض الدول المختارة من خلال الجدول التالي:

(الجدول رقم 05): الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي، وعدد الباحثين الفلاحيين في الجزائر وبعض الدول المختارة سنة

2012.

عدد الباحثين الزراعيين		الإنفاق على البحث العلمي الزراعي		البيان
% متحصلين على الدكتوراه	الإجمالي	% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي	المبالغ: مليون دولار (الأسعار الجارية 2005)	الدولة
23%	593.4	0.21	81.7	الجزائر
40%	556.3	0.49	131.2	المغرب
62%	541.6	0.64	55.9	تونس

Source: Préparé par les Chercheurs selon:

- Stads, G-J. Ait-Oubelli, M & Badwan, R. (2014). Agricultural R&D Indicators Factsheet: Algeria. Algeria: ASTI led by IFPRI and INRRA. September 2014. p. 2-3.

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في الجزائر ضعيفة مقارنة مع جارتها تونس والمغرب، بحيث تساوي فيهما 2.33 مرة و3.04 مرة حجم الإنفاق في الجزائر، هذا بالرغم من أنهما تعد أغنى منهما.

تحتوي الجزائر على العدد الأكبر من الباحثين الفلاحيين مقارنة مع تونس والمغرب، لكن هذا العدد لا يعتبر كافيا إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم النشاط الفلاحي الفعلي والممكن في الجزائر مقارنة بهما، كما أن نسبة الباحثين المتحصلين على الدكتوراه في تونس والمغرب أكبر من الجزائر، ما يدل على نقص في الكفاءات العلمية العالية القادرة على تنفيذ وإدارة بحوث ذات جودة من جهة، والتواصل الفعال مع واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بالنشاط الفلاحي بشكل عام من جهة ثانية.

3. المؤشرات الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر: تعبر المؤشرات الاقتصادية عن الميزانيات والاستثمارات التي توفرها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي من جهة، كما تعكس الأداء الاقتصادي له من جهة ثانية. تتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

1.3. الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي: عملت الجزائر على إعطاء القطاع الفلاحي حقه في التنمية الاقتصادية بداية من الألفية الثالثة خصوصا بعد ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، والتي مكنتها من توفير الموارد المالية اللازمة لتسطير خطط تنمية طموحة للنهوض به. يمكن توضيح المبالغ المالية التي خصصتها الجزائر له ضمن مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014).

الوحدة: مليار دج.

المجموع	البرنامج الخماسي (2010-2014)		البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)		برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)		القطاع
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	
	1377.4	4.71	1000	7.42	312	12.5	القطاع الفلاحي
	24564.3	95.29	20214	92.58	3890.7	87.5	باقي القطاعات
	25941.7	100	21214	100	4202.7	100	المجموع

المصدر: بوفليج، نبيل. (2014). دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر. الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي. 23-24/11/2014. ص: 7.

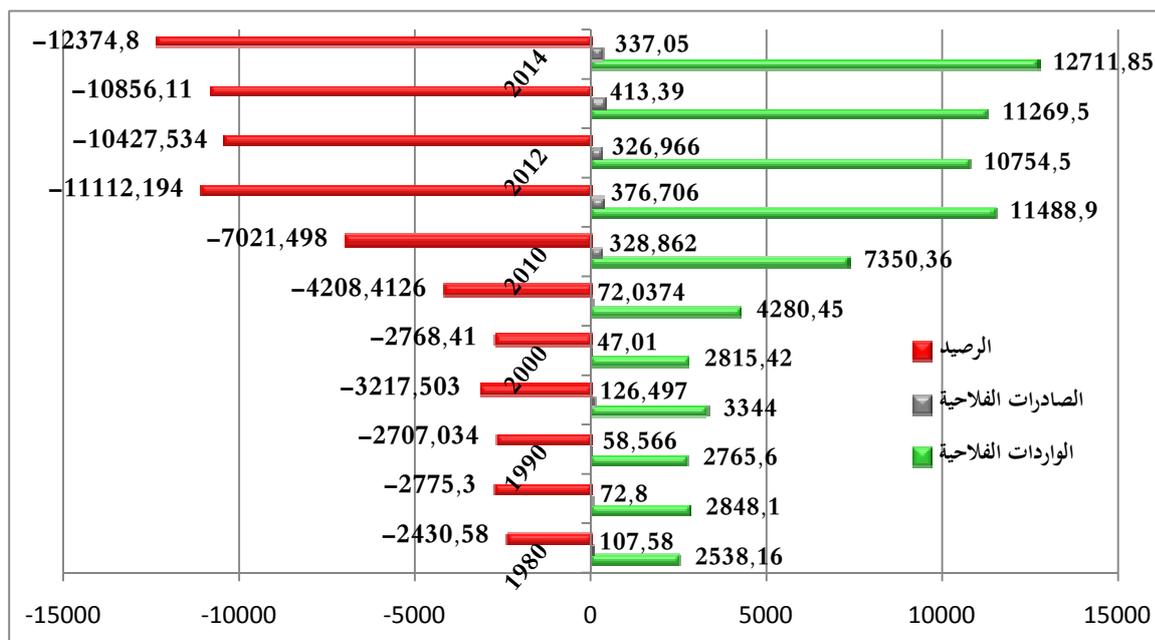
نلاحظ من الجدول رقم 06 أن قيمة المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، إلى غاية البرنامج الخماسي (2010-2014) في ارتفاع مستمر -رغم تراجع أهميتها النسبية من إجمالي اعتمادات كل برنامج-، حيث سجلت في البرنامج الثاني والثالث 4.8 و3.2 مرة على الترتيب قيمتها في البرنامج الأول، وفي الثالث 3.2 مرة حجمها في البرنامج الثاني. هذا ما يعتبر مؤشرا دالا على الجهود المالية التي تبذلها الجزائر للنهوض بالقطاع الزراعي.

تبقى مسألة تمويل مختلف القطاعات في الجزائر بما فيها قطاع الفلاحة رهينة التقلبات في سوق المحروقات (سنتطرق لهاته النقطة لاحقاً)، وهنا تثار العديد من التساؤلات بشأن استدامة التمويل العمومي. كما أنها بالرغم من إيراداتها المالية المرتفعة خلال الفترة (2001-2014) لم تعطي هذا القطاع حقه في التنمية الفعلية برصد مبالغ مالية كافية لدفع حلقة البحث العلمي الزراعي التي تعد الأهم كما أشرنا سابقاً.

2.3. تطور الميزان التجاري الفلاحي والتجاري الغذائي: يعتبر الميزان التجاري الفلاحي من المؤشرات الاقتصادية الكمية المعبرة بشكل دقيق عن وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر، وهو يمكن من توضيح الأداء الاقتصادي لهذا القطاع من خلال تسليط الضوء على حجم الصادرات والواردات الزراعية⁽³⁵⁾ ومن ثم عجز أو فائض، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني رقم 05.

(الشكل البياني رقم 05): تطور الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر (1980-2014).

الوحدة: مليون دولار أمريكي (أسعار جارية).



Source : Préparé par les Chercheurs selon:

- WTO. (2016). **Merchandise trade by commodity: Agriculture Products. Algeria: (1980-2014).** WTO Main Database. Downloadable from:

<http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WsdbExportSp.aspx?ContentType=.xls&Language=E> In: 16/12/2016.

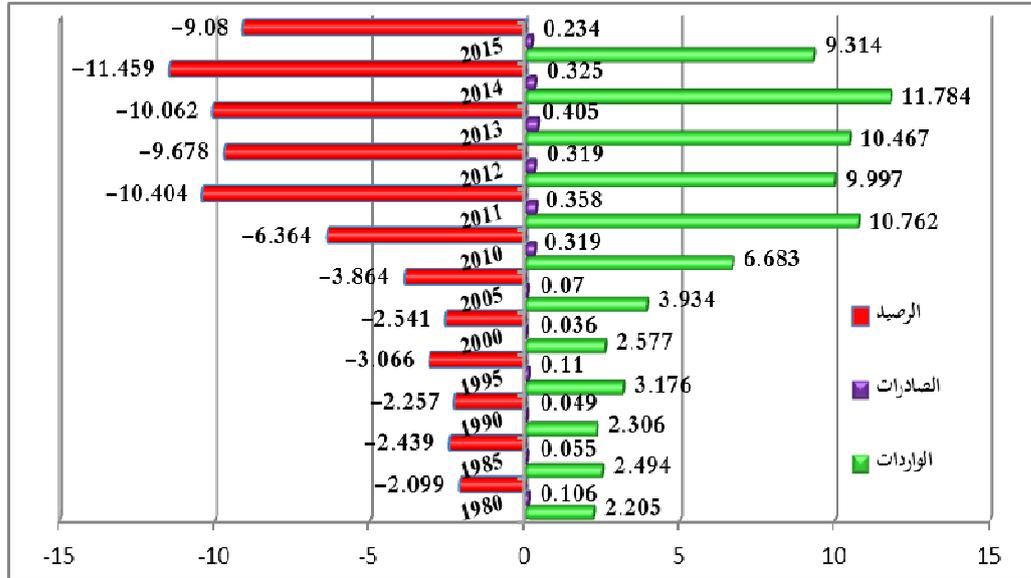
يتضح من الشكل البياني رقم 05 أن الميزان التجاري الفلاحي الجزائري يسجل عجزاً في رصيده منذ 1980 حتى سنة 2014، وقيمته في ارتفاع مستمر من 2.43 مليار دولار أمريكي سنة 1980 إلى أكثر من 10 مليار دولار بداية من سنة 2011، هذا رغم الجهود التي سطرتها الدولة في مختلف البرامج للنهوض بالقطاع. تعتبر نسبة تغطية الصادرات للواردات الفلاحية كما يوضح الشكل جد ضعيفة حيث بلغت سنة 1980 نسبة 4.23 %، وفي أحسن حالاتها 4.47 % عام 2010، ما يعني أن عملية استيراد المنتجات الفلاحية تستنزف العملة الصعبة للدولة بشكل كبير. يفسر عجز الميزان التجاري

الفلاحي بضعف الصادرات الفلاحية الجزائرية بشكل كبير مقارنة مع وارداتها الضخمة منها. هذا خاصة فيممل تعلق باستيراد السلع الغذائية التي شكلت سنة 2014 92.70% إجمالي وارداتها الفلاحية⁽³⁶⁾.

تعاني الجزائر من ارتفاع نسب التبعية للواردات الغذائية، ما يعني أن المتوفر للاستهلاك للأفراد خاصة ما تعلق بالسلع الغذائية الرئيسية هو متأني من التجارة الخارجية، ما يطرح العديد من المهددات الممكنة لاستقرار إمدادات الغذاء لهم ومنه استقرار أمنهم الغذائي. تستنزف الواردات الغذائية للجزائر عملتها الصعبة بشكل كبير بسبب ضعف تغطية صادراتها الغذائية لها، هذا كما يوضح الشكل رقم 06.

(الشكل البياني رقم 06): تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر (1980-2015).

الوحدة: مليار دولار أمريكي (أسعار جارية).



Source: Préparé par les Chercheurs selon:

- WTO. (2016a). Merchandise trade by commodity: Food. Algeria: (1980-2014). WTO Main database. Downloadable from:

<http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WsdbExportSp.aspx?ContentType=.xls&Language=E>. on: 16/03/2016.

- DGD. (2016). Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie (Période Année 2015). Algérie : Ministère des Finances ; DGD. p.16.

يتبين من الشكل البياني رقم 06 أن قيمة الواردات الغذائية في الجزائر ارتفعت بشكل كبير من 2.205 مليار دولار سنة 1980 إلى 9.314 مليار دولار سنة 2015 أي بزيادة قدرها 7.109 مليار دولار للفترة وبمتوسط زيادة سنوية 284.36 مليون دولار. سجلت قيمة الواردات الغذائية في الجزائر تزايدا بطيئا للفترة (1980-2005) بـ 69.16 مليون دولار سنويا، ومن ثم شهدت ارتفاعا متسارعا خلال الفترة (2005-2015) بـ 538 مليون دولار سنويا. يمكن أن نفسر الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات في الفترة الثانية مقارنة مع الأولى بارتفاع سكان الجزائر، تحسن مستويات معيشتهم، استيراد الجزائر للسلع الغذائية من السوق الدولية ما بعد أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 بأسعار مرتفعة⁽³⁷⁾.

نشير أن قيمة الواردات الغذائية سنة 2015 انخفضت مقارنة مع سنة 2014 بسبب التراجع الذي عرفته أسعار السلع الغذائية التي تستوردها الجزائر، وبشكل خاص مسحوق (بودرة) الحليب بـ482.6 مليون دولار، في سياق تراجع السعر العالمي لهذا المنتج بـ 32.1%⁽³⁸⁾.

نلاحظ من نفس الشكل أيضا أن صادرات الجزائر من الغذاء ضعيفة جدا مقارنة مع الواردات، وقد بلغت في أحسن حالاتها 405 مليون دولار سنة 2013 (3.82 مرة قيمة سنة 1980)، هذا ما يفسر العجز الذي سجله الميزان التجاري الغذائي للفترة (1980-2015)، وقد بلغ أقصى مستوياته سنة 2014 بـ11.459 مليار دولار وأدنى مستوياته سنة 1980 بـ2.099 مليار دولار.

بلغت نسبة تغطية صادرات الجزائر الغذائية لواردها 2.47% كمتوسط للفترة (1980-2015)، يؤدي ضعف هذه النسبة إلى لجوئها إلى مصادر أخرى لتمويل عملية الاستيراد، من أهمها فائض قيمة الميزان التجاري لسلع المحروقات، ما يستنزف العملة الصعبة من جهة، وي طرح تهديد عدم استدامة هذا النمط من التمويل من جهة ثانية، هذا خاصة في ظل التدهور الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات منذ المنتصف الثاني من سنة 2014 حتى كتابتنا لهذه الأسطر شهر ديسمبر 2016.

تعاني الجزائر بالرغم من الإمكانيات الفلاحية التي تمتلكها والجهود الذي بذلتها للنهوض بالإنتاج الفلاحي من عجز غذائي كبير، خاصة بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية أو ذات الاستهلاك الواسع، ما يقودها في كل مرة للاستيراد من السوق الدولية لسد الفجوة الغذائية التي هي في ارتفاع مستمر كنتيجة لارتفاع الطلب على الغذاء المدفوع بالزيادة السكانية وتحسن مستويات المعيشة، وهو ما كلفها استنزاف خزائنها من العملة الصعبة.

3.3 مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي: يمكن توضيح تطور مساهمة قطاع الفلاحة في النمو الاقتصادي في

الجزائر من خلال الجدول التالي:

(الجدول رقم 07): تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2013).

البيان	السنة	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الزراعة		7.05	9.58	5.46	5.53	9.67	18.05	35.5

المصدر: عماري، زهير. (2014). القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980. الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي. نفس المرجع السابق. ص:4.

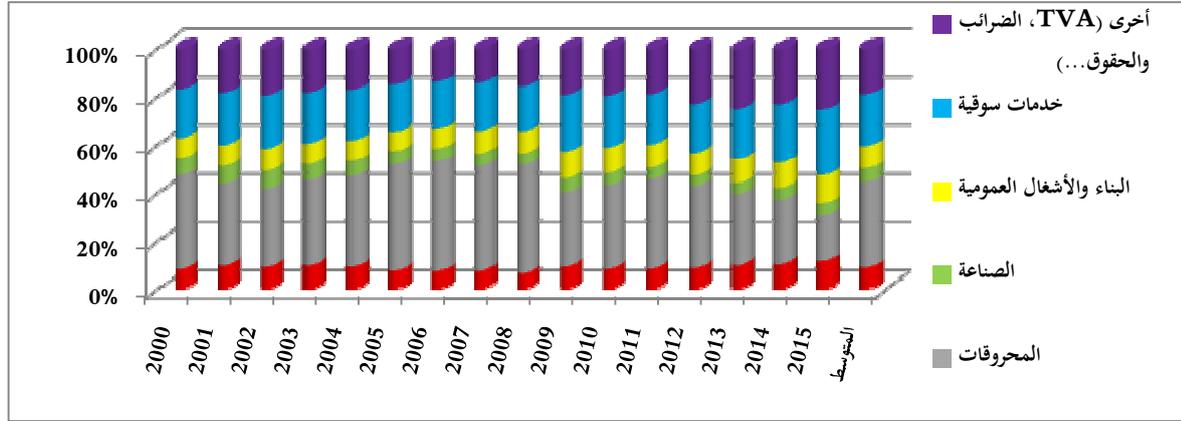
نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الفلاحة الجزائرية في النمو الاقتصادي بالرغم من أهميتها النسبية، إلا أنها ضعيفة في الفترة ما بين (1980-2011)، بحيث لم تتجاوز 10% مقارنة مع الفترة (2012-2013) أين سجلت ارتفاعا كبيرا، حيث وصلت لـ18.05% في السنة الأولى وحققت فوزه كبيرة خلال الفترة الثانية بـ35.5%. يمكن أن نفسر الاختلاف بضعف الإنتاج الفلاحي خلال الفترة الأولى نتيجة لقساوة المناخ، ضعف المردودية الزراعية، ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع خاصة خلال الفترة (1980-2000)⁽³⁹⁾، هذا مقارنة مع الارتفاع الكبير الذي عرفه الإنتاج الفلاحي في الفترة الثانية بسبب ملائمة المناخ وارتفاع المردودية، وبشكل خاص سنة 2013 أين بلغت الصادرات الفلاحية الجزائرية ذروتها.

4.3 مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي الخام: تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج

المحلي الإجمالي من دولة لأخرى تبعا لطبيعة اقتصادها أو الأولوية التي توليها لقطاع عن آخر، وهنا نميز بين الاقتصاد الصناعي، اقتصاد الربيع الذي يعتمد على مداخيل المحروقات (الجزائر كنموذج)، فلاحية أو خدمية؛ كما نشير بوجود دول تمزج بين نموذجين أو بين مختلف النماذج السابقة الذكر بنسب متقاربة أو متفاوتة من زمن لآخر. يمكن أن نوضح نسب مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الشكل التالي:

(الشكل البياني رقم 07): تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي الخام مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر (2000-2015).

الوحدة: GDP % (أسعار جارية).



Source : Préparé par les Chercheurs selon:

– ONS. (2016). Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015. Données statistiques N°751. Algérie : ONS. Aout 2016. p.15-18.

يتبين من الشكل البياني رقم 07 أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر رغم أهميتها النسبية تعد ضعيفة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. سجل القطاع الزراعي للفترة (2000-2015) متوسط نسبة مساهمة في الناتج المحلي الخام تقدر بـ 8.9% وهي ثاني أضعف نسبة في القطاعات المنتجة بعد القطاع الصناعي (5.6%)، بلغت هذه النسبة أضعف مستوياتها سنة 2008 بـ 6.58% كنتيجة لضعف الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف الذي عرفته الجزائر خلالها، ووصلت لأقصى مستوياتها سنة 2015 بـ 11.67%. تعد نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات، هذا رغم المبالغ الضخمة التي رصدتها الدولة للنهوض به.

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث ساهم قطاع المحروقات في المتوسط بـ 35.63% من قيمة الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2015). كما تمثل صادرات المحروقات في المتوسط 98% من هيكل صادراتها للخارج و69% من إيرادات الموارنة العامة للدولة⁽⁴⁰⁾، ما يجعلها تعاني النقص في موارد التمويل في كل مرة تتراجع فيها أسعارها عالميا.

أثر انخفاض أسعار البترول منذ النصف الثاني من عام 2014 بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، حيث بلغ متوسط سعر برميل البترول سنة 2014 100.2 دولار / للبرميل مقابل 108.97 دولار للبرميل سنة 2013. امتد هذا الانخفاض ليشمل السداسي الأول من سنة 2015، في الواقع السعر المتوسط لبرميل البترول الجزائري انخفض من 109.92 للسداسي الأول من سنة 2014 إلى 58.23 دولار للبرميل السداسي الأول من سنة 2015، أو انخفاض بـ 47.02%. جنبا إلى جنبا مع انخفاض أسعار البترول، عرفت الكميات المصدرة انخفاضا بـ 4.59% للسداسي الأول من سنة 2015 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014. وكنتيجة لتقلص كميات البترول المصدرة و انخفاض الأسعار سجلت صادرات المحروقات 18.1 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2015 مقارنة مع 31.79 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2014 (انخفاض بـ 43.1%)⁽⁴¹⁾.

نشير وكما يوضح الشكل رقم 07 أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام سجلت أدنى قيمة لها- كنتيجة لانخفاض سعر برميل البترول وحجم تصديره - منذ سنة 2000 في عام 2015 بـ 18.89%، هذا مقارنة مع أكثر من 30% للفترة (2000-2012). تعتمد الجزائر في تمويل وارداتها الفلاحية ومنها الغذائية على مداخيل المحروقات بشكل رئيس. تبقى

مسألة تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر رهينة التقلبات في قطاع المحروقات، وهنا تثار العديد من التساؤلات بشأن استدامة التمويل العمومي، كما يسلط الضوء على الحاجة الملحة للتنوع والتحول الهيكلي للاقتصاد.

5.3. مساهمة الفلاحة في العمالة: يمكن أن نوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة في الجزائر من خلال الجدول

التالي:

(الجدول رقم 08): تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي في العمالة في الجزائر (2001-2015).

السنوات/ البيان	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015
المساهمة في العمالة	21.06	21.13	17.06	13.62	13.11	10.77	10.6	8.7

Source : Préparé par les chercheurs selon :

- ONS. (2015). *Activité, emploi et chômage en septembre 2015*. Collection statistique N° 726. Algérie : ONS. Décembre 2015. p.4.

- ONS. (2014). *Chapitre 7: Emploi*. In : *Annuaire Statistique de l'Algérie*. Vol N°30. Algérie : ONS. p.49.

- ONS. (2013). *Chapitre2: Emploi*. In : *Rétrospective statistique (1962-2011)*. Algérie: ONS. p.62-71.

يتضح من بيانات الجدول رقم 08 أن هناك هبوطا مستمرا في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في العمالة في الجزائر منذ سنة 2001، بحيث انخفضت من 21.06% إلى 8.7% عام 2015. يمكن أن نرجع هذه الانخفاض إلى مجموعة من العوامل أهمها: ضعف جاذبية القطاع الزراعي للعمالة مقارنة مع القطاعات الأخرى، بسبب ضعف المداخيل وعدم وجود تأمينات للعمالة ضد حوادث العمل. اتسام العمل الزراعي في الجزائر بالموسمية وعدم الاستقرار (مناصب غير قارة). جاذبية المدن للعمالة لتوفرها على المرافق الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية التي يحتاجها الفرد. ثقافة الفرد في الجزائر وبشكل خاص الشباب الذين يفضلون الأعمال ذات المجهود البدني الضعيف، ونظرتهم التي تقلل من قيمة العمل الزراعي.

الخاتمة:

تعاين الفلاحة الجزائرية من العديد من المعوقات التي حالت دون النهوض بها، من أهمها: ضعف المساحة الصالحة للزراعة مقارنة مع إجمالي مساحتها الزراعية. ضعف القدرة على التكيف مع الظروف المناخية. محدودية الجهود البحثية، ضعف المكتننة واستخدام الأسمدة الفلاحية وكذا البحث العلمي الفلاحي ما أثر بشكل كبير على المردودية، جاذبية المدن لتوفرها على المرافق الضرورية مقارنة بالريف، وضعف تكوين الفلاح وارتباطه بالأرض.

يعد الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر ضعيف مقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها وبالجهودات التي بذلتها، وهو ما يتضح من خلال العجز الكبير الذي يعاني منه كل من الميزان التجاري الزراعي والتجاري الغذائي، وكذا ضعف مساهمته في الناتج المحلي الخام. كما أن مكانة هذا القطاع في الاقتصاد في تراجع مستمر بسبب تراجع عدد العمال الفلاحيين وكذا مكانته لدى المجتمع من خلال إهمال الفلاح للنشاط الزراعي.

تمثل المياه موردا حاسما للممارسة النشاط الفلاحي، وقد وضح كل من معدل التخصيص وكذا متوسط نصيب الفرد من المياه المستخدمة في القطاع الفلاحي في الجزائر أنهما ضعيفان مقارنة مع المتوسط العالمي والإقليمي ومع الحد الأدنى لفالكينمارك للمناطق الجافة وشبه الجافة. يرجع الضعف في حجم الموارد المائية المستخدمة فلاحيا لمجموعة من النقاط، منها: طبيعة الفلاحة الجزائرية: تقليدية من حيث التقنيات وتعتمد على مياه التساقط بشكل رئيس (زراعة بعلية)، محدودية الموارد المائية لديها، ما يعني أن الحجم المخصص للقطاع الفلاحي مرتبط بما هو متوفر فقط.

يعتبر النمو السكاني المتوقع من بين أهم التحديات المطروحة مستقبلا في الجزائر، كونه المساهم الرئيس في ارتفاع الطلب على الغذاء والمياه لمختلف القطاعات بما فيها الفلاحي، كما تواجه إلى جانب ضغط زيادة الطلب على مواردها المائية منزليا وفلاحيا، العديد من المشاكل التي من المرجح في حال عدم معالجتها باتخاذ التدابير اللازمة أن تفاقم من حدة أزمتها المائية وبالتالي الفلاحية، من أهمها الظروف المناخية الصعبة المتوقعة الناتجة عن الاحتباس الحراري.

يعتبر التساقط من أهم مصادر الري الفلاحي في الجزائر كونها لا تمتلك مجاري سطحية كبيرة (خاصة في مجموعة الهضاب العليا). تمثل التغيرات المناخية المتوقعة بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري وما يرافقها من انخفاض في توفر المياه السطحية والجوفية ومعدلات التساقط خطرا كبيرا على مستقبل النشاط الفلاحي في الجزائر، هذا ما يجعل من ضرورة أن تعمل على خفض من انبعاثات الغازات الدفيئة في الجو، من خلال فرض تكنولوجيا محافظة على البيئة في المؤسسات العامة والخاصة والعمل على تفعيل الدور الرقابي عليها، المحافظة على الثروة الغابية وتنميتها وحمايتها من الحرائق، دفع وتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقات المتجددة، كما ينبغي على الجهات المعنية من جمعيات وهيئات حكومية العمل على زرع ثقافة ترشيد الاستهلاك الطاقي واستخدام البديل الأقل تلويثا للجو لدى الأفراد.

تسعى الجزائر للرفع من إنتاجها المحلي للغذاء للحد من التبعية الغذائية للخارج التي تكلفها مبالغ مالية ضخمة، من أهم المعوقات التي تواجه هذا المسعى محدودية توفر الموارد المائية للري الفلاحي. تعد الاستفادة بشكل أكبر من الحجم الموجه لهذا القطاع من خلال استخدام أساليب الري الأكثر إنتاجية واقتصادا للمياه، إلى جانب تهمين استخدام المياه غير التقليدية في الري مخرجا مهما لها عليها دعمه، كذلك يمكن أن تساهم خريطة محصولية أكثر تأقلا مع المناخ والطاقة الهيدرولوجية في ضمان مستوى أفضل من الإنتاج الفلاحي الغذائي.

يعتبر اعتماد الجزائر على الواردات الغذائية خاصة بالنسبة للسلع الرئيسية حلا ضروريا لضمان أمنها الغذائي في ظل ضعف الإنتاج الوطني منها، غير أنه يهدد استقرار أمنها الغذائي في ظل التقلبات السعرية والإنتاجية التي تشهدها السوق الدولية للغذاء من حين إلى آخر من جهة، وتضعف من قدرة الفرد الاقتصادية في الحصول على الغذاء بسبب التضخم المستورد من ناحية ثانية. هذا مع الإشارة أن غياب آليات وقوانين واضحة لتحديد هوامش الربح بالنسبة للسلع الغذائية يجعل أسعارها غالبا تخضع للمضاربة.

تمثل الجهود المالية التي بذلتها الجزائر مؤشرات دالة على إرادتها في النهوض بقطاع الفلاحة بتحسينها العديد من الاستثمارات الهامة، الأخيرة تتعلق بمجداها وليس بعددها. وخلصنا أن عملية تمويل مختلف القطاعات في الجزائر بما فيها قطاع الفلاحي تبقى رهينة التقلبات في سوق المحروقات، وهنا تثار العديد من التساؤلات بشأن استدامة التمويل العمومي، وتطرح الحاجة الملحة للتنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد.

⁽¹⁾ WB. (2016). *World Development Indicators*. Published Main Database. The World Bank. 14/04/2016. Downloadable From: http://databank.worldbank.org/data/download/WDI_excel.zip. On: 25/12/2016.

⁽²⁾ Ibidem.

⁽³⁾ المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2015). القسم الأول: البيانات العامة. في: *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية*. المجلد 35. الخرطوم، السودان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ص: 6.

⁽⁴⁾ نفس المرجع السابق. ص: 9.

⁽⁵⁾ Falkenmark, M. et al. (1989). Macro-Scale Water Scarcity Requires Micro-Scale Approaches: Aspects of Vulnerability in Semi-Arid Development, Natural Resources Forum. *journal of PubMed*. 12/1989.Vol 13. N° 4. p. 260-261.

⁽⁶⁾ PNUD. (2009). Problématique du secteur de l'eau et impacts liés au climat en Algérie. Rapport National-Eau-Adaptation. PNUD. 07/03/2009. p. 3.

⁽⁷⁾ Arif sh & Doumani, F. (2013) Coût de la dégradation des ressources en eau du bassin de la Seybouse. European Union : SWIM. p. 9.

⁽⁸⁾ FAO. (2014). *Total Renewable Water Resources Per Capita (m3/inhab/yr)*. Aquastat main database. on website: <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/results.html>, visited on 15/12/2016.

⁽⁹⁾ WB. (2016a). *Fresh Water*. In: World Development Indicators (WDI). Published Database. The World Bank. Last Updated date: 22/07/2016. Downloadable from: <http://wdi.worldbank.org/table/3.5#> . on: 30/12/2016.

⁽¹⁰⁾ Ibidem.

⁽¹¹⁾ WB. (2016). *Op.cit*.

⁽¹²⁾ FAO. (2005). L'irrigation en Afrique en chiffres : Enquête Aquastat. Rome, Italy : FAO. p. 4.

⁽¹³⁾ الباشا، مازن وداوود، حسام الدين. (2013). الأزمة المائية وأثرها على الأمن القومي العربي، *المؤتمر الدولي التاسع: للوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل*. الأردن: جامعة الزرقاء. 24-25/04/2013. ص: 1.

⁽¹⁴⁾ MRE. (2012). Situation en matière de mobilisation de la ressource superficielle. Algérie: MRE. Février 2012. p.1-7.

⁽¹⁵⁾ FAO. (2015). Ressources en Eau. Algérie, Rapport Régional. Rome, Italie : FAO, Aquastat. 2015, Sur le site web suivant ; http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/dza/index.stm. Visité le 12/12/2016.

⁽¹⁶⁾ Chenoweth, J. (2008). Minimum Water for Social and Economic Development. *Journal of Desalination*. 15th September 2008. Vol 229, Issues 1–3. Elsevier. p. 8.

⁽¹⁷⁾ ONS. (2015). Statistiques sur l'environnement: statistiques régionales et cartographie. Collections Statistiques N° 177/2013, Série C. Alger, Algérie: ONS. février 2015. p. 3.

⁽¹⁸⁾ MADRP & UNCCD. (2015). Neutralité en matière de dégradation des terres " Mettre le concept en pratique". Rapport National. Algérie : MADRP ; Germany : UNCCD. p. 5-7.

⁽¹⁹⁾ تمثل الموارد المائية الجوفية الأحفورية المشتركة بين الجزائر وتونس وليبيا الجزء الأكبر من الثروة المائية الجزائرية (أهم طبقة)، هذا حسب الأبحاث التي قامت بها اليونسكو (UNESCO) بداية السبعينيات بتطبيق النظائر المشعة (Isotope)، في إطار مشروع دراسة الموارد المائية في الصحراء الشمالية. قدر حجم هذه الموارد المائية في حدود 60 ألف مليار م³، توزع على حوضين: المركب النهائي وحوض المتداخل القاري. يقع 40 ألف مليار م³ (66.66%) من مياهها في الجزائر والحجم الباقي (33.34%) تقتسمه كل من ليبيا و تونس. تتميز بضعف تجدها بشكل كبير جدا ، ارتفاع نسبة المعادن فيها ما بين 1 إلى 2 غ/ل ويمكن أن تصل إلى 5 غ/ل في مناطق أخرى مثل "قاصي الطويل". كما أن نسبة الملوحة مرتفعة تتراوح ما بين 1 غ/ل في العرق الغربي الكبير وتصل إلى 7 غ/ل في منطقة "البورما". الاستخدام المباشر لمياه الموسومة بارتفاع درجة ملوحتها في الري الزراعي، يؤدي إلى ارتفاع التملح الثانوي للترية. احتواء مياهها على غاز كبريتيد الهيدروجين (H₂S)، والذي يعد حمض يسارع من عملية التآكل (ضار بالأنابيب). ارتفاع درجة حرارتها التي تصل إلى 60°، ما يتطلب استخدام وسائل تكنولوجية متطورة ومكلفة في الاستخراج والمعالجة والتبريد والحفر. للمزيد من المعلومات اقرأ المراجع التالية:

- Moulla, A.S et al. (2004). *Contribution des Isotopes à L'étude des Ressources en Eau Souterraines Transfrontalières en Algérie*, In: Managing Shared Aquifer Resources in Africa. Ouvrage Collectif. Paris, France : UNESCO.

- PNUD. (2009). Problématique du secteur de l'eau et impacts liés au climat en Algérie. Rapport National-Eau-Adaptation. PNUD. 07/03/2009.

- ABHS. (2005). Conception du Puits en Pression dans Le Continental Intercalaire. In : *Colloque International : les Ressources en Eau Souterraines dans le Sahara (CIRESS)*. Algérie : MRE; Ouargla : ABHS. 12 -13 /12/ 2005.

- ABHS. (2004). Ressources en Eau Souterraines au Sahara Algérien : Gestion et Impact sur le Milieu. In : *Conférence Internationale: Réseau des Commissions internationales et des Organismes de Bassins Transfrontaliers et Réseau Africain des Organismes de Bassin*. Dakar, Sénégal : RIOB. 3-6 /11/2004.

- OSS. (2003). Système aquifère du Sahara septentrional: gestion commune d'un bassin transfrontière. Rapport de synthèse. 1^{er} édition. Cedex, France: OSS. Janvier 2003

- (²⁰) بلغالي، محمد. (2008). سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وأفاق التطوير. في: *الندوة الوطنية الرابعة: الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط*. الجزائر: المدرسة الوطنية متعددة التقنيات، مخبر علوم المياه. 22-24 مارس 2008. ص: 74.
- (²¹) حاروش، نوردين. (2012). استراتيجية المياه في الجزائر. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*. جوان 2012. العدد السابع. جامعة ورقلة، الجزائر. ص: 61.
- (²²) PNUD. (2009). Op.cit. p. 1.
- (²³) Touati, B. (2010). Les barrages et la politique hydraulique en Algérie: État, Diagnostic et perspectives d'un aménagement durable. Doctorat d'État en Aménagement du Territoire, Option Aménagement Rural. Algérie : Université Mentouri Constantine 1, Faculté des Sciences de la Terre, de la Géographie et de L'aménagement du Territoire. p. 72.
- (²⁴) FAO. (2014a). Precipitation and Renewable Freshwater Resources. Rome, Italy: FAO. on website: <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/didyouknow/print1.stm>. Visited on: 19/12/2015.
- (²⁵) PNUD. (2009) Op.cit. p. 7.
- (²⁶) MATE. (2001). communication national initiale de l'Algérie à la convention cadres des unies sur les changements climatiques. Algérie: MATE. Mars 2001. p 104.
- (²⁷) MATE. (2003). Évaluation des besoins en matière de renforcement des capacités nécessaires à l'évaluation et la réduction des risques menaçant les éléments de la diversité biologique en Algérie, Bilans des Expertises. Algérie : MATE. p. 13.
- (²⁸) Nichane, M & Khelil, M.A. (2015). Changement Climatique et Ressources en Eau en Algérie : Vulnérabilité, Impacte et Stratégie D'adaptation. *Larhyss journal*. Mars 2015. Vol 2. p. 26.
- (²⁹) Ibidem.
- (³⁰) Medejerab, A & Henia, L. (2011). Variations Spatio-Temporelles de la Sècheresse Climatique en Algérie Nord-Occidentale, *Journal de Courrier du Savoir*. Mars 2011. N°11. p. 72.
- (³¹) Benblida, M. & Thivet, G. (2010). Gestion des ressources en eau : Les limites d'une politique de l'offre. Les notes d'analyse du Ciheam, N°58. Bari: Ciheam; Plan Bleu. Mai 2010. p. 12.
- (³²) ONS. (2015). Op.cit. p. 48-49.
- (³³) MATE. (2001). Op.cit. p. 131-135.
- (³⁴) WB. (2016b). *Cereal yield (kg per hectare)*. In: World Development Indicators. Published Main Database. World Bank. 14/04/2016. Downloadable From: http://databank.worldbank.org/data/download/WDI_excel.zip. On: 25/12/2016.
- (³⁵) تشمل: المنتجات الفلاحية السلع الغذائية ، التبغ، الزيوت والدهون ذات الأصل النباتي والحيواني، والمواد الزراعية الخام: الجلود، الخشب، الفلين، المواد الخام ذات الأصل الحيواني والنباتي... الخ. للمزيد . اقرأ:
- WTO. (2001). Notes Techniques : Définition et méthodes. Geneva, Switzerland : WTO. p.216.
- (³⁶) WTO. (2016). *Merchandise trade by commodity: Food. Algeria: (1980-2014)*. WTO Main database. Downloadable from : <http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WsdbExportSp.aspx?ContentType=.xls&Language=E> on: 16/12/2016.
- (³⁷) عرف المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الجزائر ارتفاعا مستمرا من جانفي 2000 (89.15 نقطة) إلى غاية ديسمبر 2014 (171.35 نقطة). حيث يمكن أن نميز خلالها بين فترتين، ما قبل الأزمة العالمية للغذاء لسنة 2008، والفترة التي تأتي بعدها (2008-2014). سجل مؤشر أسعار السلع الغذائية متوسط زيادة سنوية ضعيفة بـ 3.33% للفترة الأولى مقارنة مع 7.19% للفترة الثانية، ما يدل على تأثر أسعار السلع الغذائية في الجزائر بالتقلبات السعوية التي تشهدها الأسواق الدولية للغذاء، غير أن الملاحظ أنه بالرغم من الانخفاض الذي عرفه المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية ما بعد 2011 ، لم يعرف نفس المنحى في الجزائر ، بل زادت حدة ارتفاعه ليصل للذروة في نوفمبر من سنة 2014 بـ 171 نقطة، هذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول آليات تسعير السلع المستوردة من الخارج، وكذا المحلية في الجزائر. تحليل الباحثين اعتمادا على:
- EIU. (2015). *Algeria inflation in food prices*. In: Global Food Security Index 2015. Main Database. New York, USA: EIU. April 2015. Downloadable From: <http://foodsecurityindex.eiu.com/Home/DownloadIndex>. On: 10/12/2016.
- (³⁸) BA. (2015). Tendances financières et monétaires au premier trimestre 2015 : Sous L'effet Du Choc Externe. Algérie : Bank of Algeria. Juin 2015. p.3.
- (³⁹) Benahmed, T. & Lohoues, H. (2014). Perspectives économiques en Afrique : Algérie 2014. BAfD, OCDE et PNUD. p.4.
- (⁴⁰) FMI. (2016). Algérie : Consultations de 2016 au titre de l'article iv ; Communiqué de presse; Rapport des services du FMI. FMI 16/127. USA : FMI. Mai 2016. p.5.
- (⁴¹) BA. (2015). Op.cit. p. 1-2.